تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصاديا على الاقتصاد المصرى (١٩٩٠ - ٢٠١٢)

د. / سوزان حسن أبو العينين

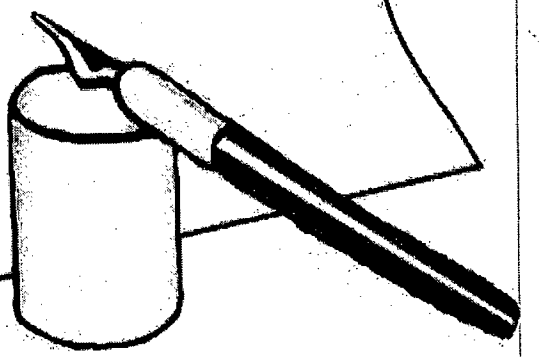

تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصاديا على الاقتصاد المصرى (١٩٩٠-٢٠١٢)

د/ سوزان حسن أبو العينين

مستخلص :

يفسر اللامساواه بين الجنسين الجزء الاعظم من الاختلاف فى نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى اقتصاديات الكثير من دول العالم . فعدم تمكين المرأة اقتصاديا تكلفة على الاقتصاد الكلى متمثلة فى اهدار الاستثمارات وطاقات الاقتصاد القومى من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التى تعمل على كبح معدلات النمو ورفاهية المجتمع .ولذلك هدفت الدراسة الى تقدير تلك التكلفة على الاقتصاد المصرى (١٩٩٠-٢٠١٢) من خلال نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى لمجموعة من المؤشرات الدالة على التمييز بين الجنسين كمتغيرات مستقلة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقى المعبر عن المرحلة التنموية للدولة كمتغير تابع بالبرنامج الاحصائى E-VIEWS7 .

وخلصت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين عدم تمكين المرأة اقتصاديا والنمو الاقتصادى . لما لعدم تمكين المرأة اقتصاديا من تأثير مباشر على خفض كفاءة راس المال وتراكمه ، وتأثير غير مباشر على خفض تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل وزيادة معدلات الخصوبة . ومما يضاعف من التأثيرات السلبية لعدم تمكين المرأة اقتصاديا على الاقتصاد القومى ويجعله دائما فى دائرة خبيثة متصاعدة من الخسائر تقضى وتلتهم اى انجازات تنموية هوان جميع المتغيرات الدالة فى متغير عدم تمكين المرأة اقتصاديا متغيرات ذات دوال متزايدة. وأوصت الدراسة بعدة توصيات من شانها تحقيق الشرط الضرورى(النهوض بالمرأة)، والكافى(تغير مجتمعى ملازم لنهوض المراة اى نهضة مجتمعية شاملة) لرفع واستدامة معدلات النمو الاقتصادى ورفاهية المجتمع .

مقدمة :

تنتشر ظاهرة التمييز بين الجنسين على نطاق واسع بين اقتصاديات دول العالم على اختلاف مستوياتها التنموية فلا يوجد دوله واحده فى العالم وصلت للمساواة الكاملة بين الجنسين .

فتعانى النساء بدرجات متفاوتة صعوبة التمكين اقتصاديا ، وسياسيا ، وأيضا فى الحصول على الصحة والتعليم اساسا التنمية البشرية[٢]. فهذا التمييز نتاج مجموعة من العوامل الثقافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية المعقدة لكل دولة ولذلك فهو يأخذ اشكال متعددة ربما مترابطة فى اسبابها ونتائجها فأكدت العديد من دراسات العلوم الاجتماعية على وجود علاقات ارتباط بين الاقتصاد ، والثقافة ، والتمييز بين الجنسين فدخل الفرد يرتبط بعلاقة ارتباط بمعدلات التمييز ضد المرأة ، وأيضا هناك علاقة بين التمييز بين الجنسين ورأس المال البشرى ولاسيما تأثير تقليص تعليم الفتيات على رأس المال البشرى ومخرجاته[٣] .

كما القى الضوء على اهمية الخصائص الثقافيه كأحد محددات مشاركة المرأة فى قوه العمل[٤] ، وأيضا العوامل الدينية[٥] فقد أشارت بعض الدراسات على أن مؤشرات الانتماء الدينى يفسر تقريبا ثلث التباين فى معدلات مشاركة المرأة فى تسعين دولة[٦]، وان كان يجب ان يكون ذلك بمعزل عن منطلقات ركائز رسالة الاسلام حيث الاصل فى الاسلام هو مساواة المرأة والرجل فالعصر الاسلامى الاول شهد نقله كبرى فى وضع المرأة ولكن التقاليد هزمت التعاليم[٧] وشهدت الامه الاسلامية انتكاسات مثلما شهدتها فى نواحى الحياه المختلفة فتآكلت مكتسبات المرأة حينا بعد حين .

فمما لاشك فيه ان التمييز بين الجنسين ظاهرة مكلفه اقتصاديا .على الرغم من ندرة تقدير هذه التكلفة على الاقتصاد القومى قياسيا ، وان كانت فى بؤرة اهتمام الدراسات الاجتماعية والحقوقية . ومن اهم الدراسات والمساهمات فى هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر:

١ –دراسةYoung,A[8] (١٩٩٥) استنتجت ان زيادة مساهمة المرأة فى قوة العمل تؤدى الى زيادة تتراوح بين 0.6، 1.6 % فى نمو نصيب الفرد السنوى فى اربع اقتصاديات للنمور الشرق اسيوية مما أدى الى الجدل حول الدور النسبى للمدخلات الانتاجيه وتفسيرات النمو الاقتصادى .

٢–دراسة Dollar , and Gatti[9] (١٩٩٩) استخدمت اربعة مقاييس للاامساواه بين الجنسين واستنتجت ان هناك علاقه طرديه بين المساواه بين الجنسين ونصيب الفرد من الدخل .

٣–دراسة Klasen [10] (١٩٩٩) قدمت رؤية العلاقة بين عدم المساواه بين الجنسين والنموالاقتصادى واعتبرت ان عدم المساواه هو ضرائب تشويهيه تؤدى الى سوء توزيع الموارد والتعليم والتى يمكن ان تؤثر على النمو الاقتصادى من خلال نوعية الانسان ، وانخفاضها فى رأس المال البشرى وهذا ما توصل اليه ايضا كل من Dollar , and Gatti (١٩٩٩) .

٤–دراسة Blackden and Bhanu[11] (١٩٩٩) استنتجت ان عدم المساواه بين الجنسين قد يكون لها تأثير على النمو الاقتصادى من خلال الحد من قدرة المراة على تراكم راس المال ، ليس فقط راس المال البشرى بل ايضا الاصول الانتاجيه المباشرة ، وراس المال الاجتماعى .

٥–دراسة Gumbel[12] (٢٠٠٤) تضمنت ثلاثة مؤشرات لعدم المساواه (صحه، تعليم،عمل) ممايؤثرعلى النمو الاقتصادى وبالتالى فان الاختلاف فى التوظف بين الجنسين يفسر الجزء الاعظم من الاختلاف فى نمو نصيب الفرد من الدخل .

٦–دراسة Hausmann, Tyson, and Zahidi[13] (2006) قدمت دليلا على وجود علاقه عكسية بين التمييز بين الجنسين فى اربعة مجالات وكل من نصيب الفرد من الناتج ، ومؤشر القدره التنافسية للدولة.

٧-*دراسة* Daly [14] (2007) وهو خبير اقتصادى *فى بنك* جولدن مان ساكس يرى ان الحد من العوائق التى تحول دون مشاركة المرأة فى العمل من شأنه ان يزيد GDP الامريكى بنسبة ٩% ولقد توصل الى هذا الرقم من خلال زيادة قوة مساهمة عمل المرأة لذات مستوى عمل الرجل بافتراض ان GDP يرتفع بما يتناسب مع العمل .

يتضح مما سبق ان هناك ادلة قوية على وجود عوامل خارجية كمحددات للتميز بين الجنسين.وعلى الرغم انها تشير جميعها الى تكلفة هذا التمييز على الاقتصاد الكلى إلا انها لا تستند على نموذج للاقتصاد الكلى وبالتالى يمكن الاستعانة بها كنهج نظرى تجريبى متكامل.وذلك باستثناء Lagerlof[15] (٢٠٠٣) الذى القى الضوء على العلاقة بين التميز بين الجنسين والنمو طويل الاجل فنموذجه متعلق بالتميز بين الجنسين والثورة الصناعيه والتحول الديموجرافى يدافع من خلاله عن التجربة التاريخية الاوروبية . وايضا Esteve-Volart[16] (٢٠٠٤) الذى ركز على الوصول الى سوق العمل مع تقديم تقديرات لتكلفه التمييز عبر ولايات هندية .

مشكلة الدراسة :

هناك اهدار لاستثمارات وطاقات الاقتصاد القومى لعدم التمكين الاقتصادى للمرأة من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التى تعمل على كبح معدلات النمو الاقتصادى ورفاهية المجتمع والتى يندر تقدير هذه التكلفة من خلال نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى .

اهداف الدراسة :

١) عرض نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى لتقييم -من خلاله-التأثير النسبى على الناتج من كافة العوامل المسببة للتمييز بين الجنسين وعدم تمكين المرأة اقتصاديا .

٢) تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصاديا .

خطة الدراسة :

اولا: المقدمة :

ثانيا:-التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر

ثالثا:- نموذج تكلفة التمييز بين الجنسين قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى (نموذج رياضى)

رابعا:-تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصاديا

ثانيا:- التمكين الاقتصادى للمرأة فى مصر :

المرأة والرجل على حد سواء بشر لهما الحق فى التمتع بالحياة الكريمة على الصعيدين المادى والمعنوى -لان الاختلاف لا يعنى النقص وهو الهدف الاساسى من التنمية بمعناها الواسع اى التنمية البشرية .ولذلك فان تمكين المرأة عامة مفهوم يجمع بين التمكين من الحقوق الانسانية المتمثلة فى التمتع بالحريات السياسية والمدنية وهما اساسا المواطنة ، وأيضا التنمية البشرية من صحة، وتعليم ، واقتصاد ، وأمان .

ومن أهم مظاهر عدم تمكين المرأة التى تؤثر بالسلب على رفاهية المجتمع والتنمية البشرية المستدامة.

أ) تدنى مساهمتها فى النشاط الاقتصادى :

تشير الإحصائيات[19] ان مشاركة المراة المصرية فى النشاط الاقتصادى انخفضت من ٦ ر٢٦%عام ١٩٩٠ الى ٤ر٢٢% عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٤٠% فى المتوسط العالمى . مع مقاربة معدلات مساهمة الرجل فى قوة العمل مع المعدل العالمى . بينما بلغ معدل البطالة بين النساء اكثر من ثلاثة اضعاف المعدل بين الرجال عام ٢٠١٢(معدل بطالة المرأة ١ر٢٤% مقابل ٢ر٩% للرجال) ونسبة المتعطلات حديثى التخرج ٥ر٢٠% مقابل ٧ر٣% للرجال . وترتفع هذه النسبة لنساء الحضر ٣ر٢٥% عن الريف ٨ر١٦% . فارتفاع معدلات البطالة للمرأة يعنى اهدار طاقات واستثمارات كثيرة كان من الممكن ان تساهم فى تحقيق التنمية والنمو . فهى بذلك

ظاهرة ذات أثار مباشرة وغير مباشرة مكلفة على الاقتصاد القومى من خلال كبح معدلات النمو الاقتصادى وبالتالى رفاهية المجتمع (مشكلة الدراسة). ويمكن تقسيم اسباب ضعف مشاركة المرأة اقتصاديا وزيادة معدلات بطالتها الى اسباب تعود الى جانب الطلب وأخرى الى جانب العرض .

فمن اهم <u>اسباب جانب الطلب</u> :-

١- ما تفرضه معدلات النمو المتباطئة من خفض الطلب على عمالة المرأة ليس فقط لانخفاض منظومة معدلات العمل بل ايضا لتدنى تفضيل تشغيل المرأة مما يساعد من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنة بالرجال . وفى حالة العمل لا يتمتعن بالمساواة مع الرجال فى ظروف العمل او العائد عليه او التمتع بفرص متساوية فى الترقى فى سلم اتخاذ القرار . ففى اوقات الانكماش الاقتصادى المرأة اول من يفقد فرصة العمل وآخر من يحصل عليها فى اوقات الانتعاش الاقتصادى وهذه فرضية اثبتت خلال النصف الاول من التسعينات وهى فترة تباطؤ اقتصادى نتيجة انتهاج الدولة لبرامج الاصلاح الهيكلى التى تقوم على تحرير التجارة والخصخصة وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام لإرساء التوازنات الداخلية والخارجية . مما أدى الى انخفاض عدد المشتغلين من النساء خلال تلك الفترة تزامنا مع تراجع دور الدولة فى عملية التنمية بتراجع دور القطاع العام-المستخدم الاكبر للمرأة والمحافظة على تساوى اجر المراة بالرجل وفى ظروف العمل مع اعطائها حقوقها القانونية التى تمكنها من قيامها بدورها فى الاسرة ورعاية الأطفال - دون تنامى قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة النسائية المتزايدة . كما ان فترة الاصلاح منذ بدايتها شهدت تغيرا هيكليا فى قطاعات النشاط الاقتصادى حيث تنامى مساهمة القطاع الخدمى فى الناتج المحلى الاجمالى وهو القطاع ذات الاستئثار بالنصيب الاكبر من القوى العاملة للمرأة المصرية (كموظفات أو عاملات) لتصل هذه النسبة الى ٦٨% [٢٠] من مجموع المشاركات فى سوق العمل وهو قطاع تميل فيه الانتاجية وعوائد العمل الى التدنى .

٢- التميز بين الجنسين فى الاجور وظروف العمل أدى الى ارتفاع اجر الرجل خاصة فى القطاع الخاص فى مختلف المناصب مما دفع المرأة نحو العمل فى القطاع العام الذى اخذ فى الانكماش على النحو الذى ذكر عالية . ولوجود العلاقة العكسية بين مستوى الاجر والمستوى التعليمى تزداد فجوة الاجور وبالتالى زيادة معاناة المرأة لتدنى المستوى التعليمى المرتبط بزيادة الفقر فالأوضاع الاقتصادية السيئة للأسرة تؤثر سلبا على تعليم الاناث أكثر مما تؤثر على تعليم الذكور ، كما ان نظرة العائلة لأهمية تعليم الاناث أكثر سلبية بخلاف النظرة للذكور والحاجة للعمل هى الاكثر تأثيرا على عدم مواصلة الذكور للدراسة . فوفقا للمؤشرات الاساسية نجد ان معدلات الامية[٢١] بين النساء عالية حيث تبلغ ٣٧ر٧% مقابل ٢٢% للرجال عام ٢٠٠٦ ، وتبلغ بين الشابات (١٨-٣٥سنة)٢٩ر٩%مقابل١٨% بين الشباب عام ٢٠٠٦ معظمهن من الفقيرات والريفيات حيث تمثل المرأة المصرية ٧٠% من الفقراء . وعلى الرغم من تزايد أعداد الفتيات الملتحقات بالتعليم الجامعى فمازلن يشكلن النسبة الغالبة فى التخصصات النظرية (الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية) ليصل نسبة الخريجات للكليات النظرية ٢٠٠٨\٢٠٠٩ (٥٢ر٣%) وهى تخصصات لا يوجد عليها طلب كبير فى سوق العمل بينما يقل التحاقهن بشكل ملحوظ بالتخصصات المطلوبة لسوق العمل من الكليات العملية التى تصل نسبة الخريجات منها ٤٧% عام ٢٠٠٨\٢٠٠٩ .فالتميز يحد من فرص الاناث لاكتساب المعرفة من خلال التعليم كما ان هذا النوع من التعليم غالبا ما يكرس تقسيم العمل القائم على التميز بين الجنسين التقليدى السائد فى المجتمع المتمثل فى اتجاه الاناث للعمل فى القطاعات الخدمية-كما ذكر سالفا- ويعود ايضا الى توجه الاناث للمهن ذات الدوام الجزئى التى لا تتعارض مع النظرة التقليدية لدور المرأة فى الاسرة ورعاية الابناء .فتقلد المرأة لوظائف ذات مهارات منخفضة وأجور متدنية وقيامها بأعمال روتينية يشرح جزء كبير من وجود فجوة الاجر بين الجنسين[٢٢] .وبذلك نجد ان المرأة المصرية تعانى مستويات عليا من "الفقر البشري الذى يعرف بدلالة الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيف تلك القدرات . حيث تعانى المرأة من الحرمان النسبى من اكتساب القدرتين البشريتين الاساسيتين المعرفة(من

خلال التعليم) والصحة ، وأيضا الحرمان من توظيف تلك القدرات بارتفاع معدلات البطالة والتمييز فى مجال النشاط الاقتصادى وبذلك تحرم المرأة من محورى محددات الرفاه الانسانية المتمثلة فى محور اكتساب القدرات البشرية ومحور توظيفها فى ميدان النشاط الاقتصادى .

٣- الثقافة الذكورية السائدة بان الرجال هم المعولين للأسرة بما فيها المرأة ذاتها فهم احق بالعمل ، بالإضافة الى تفضيل اصحاب العمل تشغيل الرجال على النساء لأنهم يعتقدون ان تشغيل الرجال تكلفهم اقل لعدم تحملهم على سبيل المثال تكاليف عطلة الامومة مدفوعة الاجر.

أما أسباب جانب العرض فتتمثل فى:-

١-ان مؤشر مشاركة المرأة فى العمل يرتبط عكسيا بمعدلات الانجاب ، ومؤشر العمر المتوسط عند الزواج الاول ، ومؤشر نسبة الذين تزوجوا فى سن ١٥-١٩من مجموع السكان وأيضا مستويات التعليم . كما ان مشاركة المرأة فى العمل من اهم العوامل المؤثرة فى مستويات الانجاب.

٢-ان القوانين الوضعية تعبر بوضوح عن توجه مؤسسة الدولة والقيم الحاكمة لها فضلا عن كونها اداة فعالة ومؤثرة فى ادارة العلاقات الاجتماعية وأيضا تكشف عن موقع قضية المساواة فى الثقافة المجتمعية للدولة فمع تعدد صور الحماية التى كفلتها التشريعات المعنية للمرأة فى مجال علاقات العمل إلا ان هناك العديد من القوانين المعوقة للمرأة المتعلقة بالعمل او الاحوال الشخصية التى تكشف عن العلاقة بين المؤسسة الرسمية وقضايا المرأة فتذهب بعض التشريعات بدعوى حماية المرأة الى حظر تشغيلها فى اعمال معينة او فى اوقات معينة(المادتين ٨٩، ٩٠ من قانون العمل) وهذا يمثل قيدا على حرية مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى فتتحول الحماية الى تمييز بين الجنسين ويعتبر وصاية من المشرع على المرأة ومصادرة لحريتها فى العمل ، ومخالفة لاتفاقية منظمة العمل الدولية عن عمل النساء عام ١٩٤٨ ، واتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالمساواة فى الاجر (خير مثال على

ذلك حرمان المرأة المصرية من الجلوس على منصة القضاء) . كما ان هناك- بالإضافة للتمييز بنص قانونى-عدد كبير من النساء يعملن بعقود مؤقتة وهن بذلك لا يتمتعن بحماية قوانين العمل ، وأعداد كبيرة اخرى لا يتمتعن بحماية القانون عامة مثل العمالة الموسمية أو الزراعية او أعمال الخدمة المنزلية .

٣-ضعف الخدمات المساندة كالبنية التحتية من وسائل نقل وحضانات او ارتفاع تكلفتها بالإضافة الى عدم توافر ضمانات اجتماعية سواء للأطفال ، او كبار السن التى ترعاهم المرأة هذا بالإضافة الى وجود العديد من العوامل التى تؤثر على فرص المرأة للعمل مثل عدم ربط التعليم باحتياجات سوق العمل ، ضعف التدريب المستمر لزيادة كفاءة الباحثات عن عمل ، ضعف قدرة المرأة على الحصول على تسهيلات ائتمانية .

ب)الانتقاص من مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى :

وهذا يمثل المظهر الثانى من مظاهر عدم تمكين المرأة حيث لا تكافأ هذه المشاركة كما ينبغى فاغلب النساء يعملن دون اجر لدى اسرهن فمساهمتهن لا تندرج فى النشاط الاقتصادى الرسمى حيث يعتمد الاساس النظرى لإحصاءات مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى على منظومة الحسابات القومية التى 'تعرف الناتج البشرى بدلالة السلع والخدمات المتداولة فى الاسواق وتقيمها نقدا على الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة لهذا المنطق خاصة من منظور التنمية الإنسانية[٢٣] وبالتالى هناك فروق كبيرة بالنقصان فى تقدير مدى مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى . هذا بالإضافة الى قصور الاحصاءات القومية عن الالمام بمدى مشاركة المرأة المباشرة وغير المباشرة من خلال عامل مضاعف يرفع من مساهمة الرجل فى انتاج مكونات الرفاهية الذى لا يقوم بدون مساهمة المرأة. فمساهمة المرأة فى انتاج مقومات الرفاهية داخل وخارج نطاق الاسرة .وبذلك تنطوى الاساليب التقليدية لقياس توظيف قدرات المرأة خاصة فى النشاط الاقتصادى على 'غبن وخطا بيّن لا ريب فيه مما يستلزم معه وجود مداخل قياسية غير تقليدية تتجاوز منظومة الحسابات القومية مثل ابحاث الميزانية ، ابحاث تخصيص الوقت لتحقيق التقدير الفعلى لتلك المساهمات

الهائلة التى لا حدود لها – بطريقة مباشرة او غير مباشرة – فى تحقيق مكونات الرفاه الانسانية.

ثالثا:-نموذج تكلفة التمييز بين الجنسين قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى (نموذج رياضى) :

ان نماذج قياس اثر عدم تمكين المرأة او عدم المساواة بين الجنسين كتكلفة على الانتاج وكنماذج قائمة على تقديرات الاقتصاد الكلى نماذج تتميز بالحداثة النسبية والندرة على الرغم من وجود بعض الاستثناءات التى قدمت ادلة قوية على وجود عوامل خارجية كمحددات للتميز بين الجنسين . وعلى الرغم انها تشير جميعها الى تكلفة هذا التميز الكبيرة على الاقتصاد الكلى إلا انها لا تستند على نموذج للاقتصاد الكلى وبالتالى يمكن الاستعانة بها كنهج نظرى تجريبى متكامل.ويمكن تقدير هذه التكلفه من خلال نموذج الاقتصاد الكلى وفقا للنموذج الرياضى[٢٤] التالى :-

- ان عدم المساواة فى الاجور ليس فقط نتيجة التمييز بين الجنسين بل لاختلاف انتاجية كل منهما الذى يفسر جزء كبير من اختلاف المشاركة فى سوق العمل فالرجل انتاجيته أعلى فى العمل البدنى ولكن يتساوى مع المرأة فى العمل الذهنى (ويفترض النموذج ان هناك نوع واحد من العمل وهو المكمل لراس المال) ولكن المرأة اكثر انتاجية فى الاعمال المنزلية وتربية الاطفال كما يلى:-

-اذا كانت دالة الانتاج (Y) يعبر عنها بدالة Cobb-Douglas ذات العوائد الثابته

$$Y_t = K_t^{\alpha}\left(A_t L_t^{m}\right)^{1-\alpha} + BA_t L_t^{p}, \quad (1)$$

حيث K_t راس المال ، L_t^{p} العمل اليدوى بديل راس المال المادى ، L_t^{m} عمل ذهنى مكمل راس المال المادى ، α تمثل مساهمة راس المال ، وحيث $A_t = (1+\mu)^t, B >$ 0, and $\alpha \in (0, 1)$. حيث $(1+\mu)^t$ تتوافق مع معدل التقدم الفنى ويمثلها معدل النمو السنوى لاجمالى انتاجية عوامل الانتاج TFP .وبالتالى فان العمل البدنى سوف يفقد اهميته فى الاقتصاد بتراكم راس المال المادى مع الاخذ فى الاعتبار ان صاحب العمل دائما يختار التوليفة المثلى التى تعظم ارباحه وفقا لأسعار عناصر الانتاج وأيضا التقنية المستخدمة (الانتاجية) بشرط ان

$$w^p = A B, \qquad (2)$$

$$w_t^m = (1 - \alpha) K_t^{\alpha} (A_t L_t^m)^{-\alpha} A_t, \qquad (3)$$

$r_K = \alpha K^{\alpha-1} \quad r_K = \alpha K^{\alpha-1} \quad (A_t L^m)^{1-\alpha}$.

حيث W_t^p معدل الاجر البدنى، w_t^m معدل الاجر الذهنى . فاذا حصلت المراة علي كسر معدل الاجر (w_t^m) اى ø<١فيكون المجتمع اكثر تميزيا ضد المراة . فان اجر العمل البدنى لايعتمد على تراكم راس المال بينما اجر العمل الذهنى يزداد بتراكم راس المال . ولذلك تزيد مشاركة المراة فى قوة العمل والاجر النسبى للعمل الذهنى وفى نفس الوقت تنخفض الفجوة فى الاجر بين الجنسين . وبتراكم راس المال الاقتصادى تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل تزيد وبذلك نجد ان فجوة الاجور بين الجنسين تميل للانخفاض بمرور الزمن كلما زاد دخل الفرد الواحد وهذا نهج كثير من الادبيات الحديثه[٢٥] التى ترى ان الاختلاف بين الجنسين امرا ليس طبيعيا ولابد من التدخل بتضييق الفجوة فى الاجور التى تزيد من مشاركة المراة فى العمل والذين فسروا به الزيادات الكبيرة فى مشاركة المراة فى القوى العاملة فى الولايات المتحده على سبيل المثال . وهذا عكس آراء اخرى[٢٦] ترى ان الاختلاف امرا طبيعيا لاتدخل فيه وان تخفيض الفجوة تاتى نتيجة وليست سبب لتخفيض معدلات الخصوبة وايضا معدلات الوفاة.

●يفترض ان لكل من المراة والرجل وحدة واحدة من الزمن يمكن تقسيمها بين وقت العمل وتربية الاطفال وفقا لرغباتهما لعدد الاطفال وتوزيع الوقت بين العمل وتربية الاطفال حيث يعبر عن تفضيلاتهما فى نفس دالة المنفعة

حيث c_{t+1} ، c_t استهلاك الزوجين اثناء مراحل حياتهم ،βسعر الخصم(الخالى من المخاطر او يعبر عنه بمعدل الفائده الحقيقى)، γ الوزن النسبى للاطفال فى دالة منفعة الزوجين ، n_t عدد الاطفال المولودون خلال فتره T .

وكما ذكر فى كل من Greenwood, Seshadri, and Vandenbroucke (2005), ان للاطفال تكلفة لاستهلاكهم الوقت كمورد اقتصادى وفقا لمعادلة انتاج تربية الاطفال (6)

$$n_t = Dh_t = D(h_t^w + \vartheta h_t^h),\ D > 0$$

حيث h_t^h الوقت المنقضى من الاب، h_t^w الوقت المنقضى من الام فى تربية الاطفال ويمكن ايجاد تكلفة الوقت h_t عندما يقرر الزوجين انجاب n_t من الاطفال بالمعادلة

$$h_t = D \setminus n_t \quad (7)$$

- ولتعظيم دالة منفعة الزوجين رقم (٥) يكون بشرط مراعاة قيود الميزانيه كمايلى:-

١) يلاحظ ان تكلفة الفرصة البديلة لتربية الاطفال اعظم بالنسبة للرجل (w_t^p عن المراة ϕw_t^m+w_t^m) حيث

$\phi \in (0, 1)$, ولذلك:

أ-اذا كان($h_t \leqslant 1$) المراة منفردة سوف تقضى الوقت فى تربية الاطفال ويكون قيد الميزانية للزوجين

$$c_t + s_t \leq w_t^p + w_t^m + (1 - h_t)\ \phi w_t^m, \quad (8)$$

حيث s_t الادخار ، ويمثل الجانب الايمن صافى دخل الزوجين

ب-وفى حالة ($h_t \geq 1$) كل من الرجل والمرأة يشتركان فى تربية الاطفال مع تزامن مشاركة الرجل فى سوق العمل فيكون قيد الميزانية

$$c_t + s_t \leq (w_t^p + w_t^m - (h_t - 1)(w_t^m + w_t^p)),$$

وهذا يتفق مع الواقع الفعلى حيث ارتفاع مستوى مشاركة الرجل فى قوة العمل مقارنة بمشاركة المرأة حيث كما ذكر سالفا ان هناك جزء كبير من عمل المرأة غير مدفوع الاجر المتمثل فى عملها داخل الاسرة

ج-وان يكون الاستهلاك للزوجين فى الفترة الثالثة من حياتهم (انتهاء سن العمل) لهما مرضى ومشبع للتمتع بحصاد فترة شبابهم بحيث

$$c_{t+1} = (1 + r_{t+1})s_t \qquad (10)$$

٢)اذن تعظيم دالة المنفعة (٥) بشرط القيود ٧،٨، ٩، ١٠ يكون قرار الانجاب المرضى

$$h_t = n_t/D = \gamma/1 + \beta + \gamma\ [(1 + \phi\ /\phi) + (w_t^p\ /\phi\ w_t^m)\ ]$$ اذا كان

$$(h_t \leqslant 1) \qquad (11)$$

$$h_t = n_t/D = 2\gamma/1 + \beta + \gamma$$

اذا كان $(h_t \geq 1)$ (12)

حيث يكون الشرط الضرورى لمشاركة المراة فى سوق العمل هو ان يكون عامل التحفيز او كما يطلق عيه عامل الغيرة او الاثارة $2\gamma/1 + \beta + \gamma \geq 1$ وهو العامل الذى يرجح وجود اطفال بشرط ان تكون $\gamma \geq 1 + \beta$ وبذلك يكون الوقت المنقضى فى تربية الاطفال

$$h_t = n_t/D = \min\{1, \phi\ \gamma/1 + \beta + \gamma\phi\ [(1 + \phi\ /\phi) + (w_t^p\ /\phi\ w_t^m)\ ]$$ (13)

ويكون الادخار

$$s_t = \beta/1 + \beta + \gamma\left((1 + \phi)\, w_t^m + w_t^p\right)$$ (14) اذا $(h_t \leqslant 1)$ ، $s_t = \beta\ (w_t^m + w_t^p)$

$$/1 + \beta \qquad (15)$$

اذا $(h_t = 1)$

- ولتحقيق التوازن(الطلب يساوى العرض)فان $L_t^p = 2 - L_t^m = L_t^p(2 - h_t)$

or $m_t = L_t^m \backslash h_t$ وباستخدام مدخلات السوق فى شرط التوازن اى معادلة 2،3 فى 13 فنحصل على

$$h_t = \min \{1,\ \gamma/1+\beta+\gamma\ [(1+\phi\ /\phi)\ +\ (B\ /\phi((1-\alpha)\hat{}K_t^{\alpha}\ (2-h_t)\ ]\ \}\qquad (16)$$

حيث $\hat{K}_t$ مستوى راس المال / وحدة كفاءة الزوجين (تراكم راس المال) L_t^p

$\hat{K}_t = K_t \backslash A_t$ حيث تعتبر المعادلة (16) h_t دالة تفسيرية لـ $\hat{K}_t$ وقيمة حرجة $\hat{K}^*$. وبذلك تزداد عدد ساعات عمل المرأة فى سوق العمل بتراكم راس المال $\hat{K}_t$ ونتيجة لذلك فان الوقت المخصص للاعمال المنزلية وعدد الاطفال يتناقص مع تراكم راس المال حيث الخصوبه دالة متزايدة فى الساعات المنزلية ، كما ينخفض عدد ساعات عمل المراة مع التمييز بين الجنسين (ϕ منخفضة) فى سوق العمل وزيادة العوائق امام مشاركة المراة فى قوة العمل .وهذا ما اكدته العديد من الدراسات[٢٧] التى وجدت ان هناك علاقة بين الوقت المنقضى فى تربية الاطفال وقرار انجاب المزيد من الاطفال فى المستقبل فان عدد الاطفال ينخفض بانخفاض التمييز بين الجنسين وان هناك علاقة قوية بين التمييز بين الجنسين والناتج[٢٨] وبذلك يكون توازن سوق راس المال $K_{t+1} = L_t^p s_t$ (17) وباستخدام المعادلة 13،14،15 نحصل على المعادلة رقم (١٨)

$$/(1+\mu)\ A_t n_t \quad = (\beta\ /D(1+\beta)\ (1+\mu))[\ ((1-\alpha)\hat{}K_t^{\alpha}+B] \quad \text{for } \hat{K}_t = \hat{K}^*$$

$$\hat{K}_{t+1} = s_t$$

$$(\beta\ /D\gamma\ (1+\mu)\ \phi(1-\alpha)\hat{}K_t^{*\alpha}(2-h_t)^{-\alpha} \qquad \text{for } \hat{K}_t \geq \hat{K}^*$$

وهذه معادلة غير خطية حيث $\hat{K}^* = \{\ B\gamma/\ (1-\alpha)(\ \phi\ /\ (1+\beta)\ -\ \gamma)\ \}^{1/\alpha}$

رابعا: تقدير تكلفة عدم تمكين المرأة المصرية اقتصاديا :

أ) نموذج الدراسة المقترح :

ان الفرق الفعلى بين نصيب الفرد من الناتج الحقيقى فى الولايات المتحدة الأمريكية[29] واقتصاديات الكثير من دول العالم يرجع للتمييز بين الجنسين . وبالتالى فتكلفة التمييز بين الجنسين وعدم المساواه كبيرة ولابد ان تكون محل الاهتمام الاول لاى مجتمع يستهدف زيادة نصيب الفرد بها من الناتج فى الاجل الطويل، ولذلك سيتم تقدير تكلفة عدم تمكين المراة المصرية اقتصاديا من خلال نموذج قائم على تقديرات الاقتصاد الكلى **خلال فترة الدراسة من** خلال نموذج VAR و Co integration باستخدام البرنامج الاحصائى EVIEWS7 ، حيث يمثل المتغير التابع (Y) متوسط دخل الفرد الحقيقى ليعبر عن مستوى النمو او المرحلة التنموية للدولة ، كما تتمثل مجموعة المتغيرات المستقلة الدالة على التمييز بين الجنسين(عدم المساواة) فى : X_1 نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل ، X_2 التحول الهيكلى ، X_3 معدل الخصوبه ، X_4 فجوة الاجر بين الجنسين ، X_5 معدل الاعاله وبذلك يكون النموذج المقترح لتقدير تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصاديا

أى ان $Y=F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$

$$Y_i=\alpha+\beta_1 X_1+\beta_2 X_2+\beta_3 X_3+\beta_4 X_4+\beta_5 X_5+u_i$$

حيث α مقدار ثابت ، $\beta_1,.....,\beta_5$ معاملات الانحدار ، u_i خطا عشوائى

ب) فترة الدراسة :

تشمل فترة الدراسة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٢ لتمثل سلسلة زمنية مناسبة نسبيا ، وبالتالى الحصول على قيم لمعاملات الانحدار والارتباط ذات ثقة عالية.

ج) الملاحظات المنهجية :

١) تم الاعتماد على بيانات فعلية عن الحسابات الختامية لميزانية الدولة وذلك لما لوحظ من وجود فروق بين تقديرات الموازنة العامة للدولة وبين الحساب الختامى.

٢) لاختلاف البيانات من مصدر الى آخر مع ايجاد بعض التناقضات فيما بينها ، لذلك حاولنا قدر الامكان الاعتماد على مصدر واحد فقط عند تكوين السلسلة

الزمنية لاى متغير فى النموذج ، وعدم اكمال السلسلة من مصادر مختلفة حتى لا يؤثر ذلك فى تغيير طبيعة الاخطاء المرتبطة بكل مصدر من المصادر ، مما يؤثر بالتالى على اتساق البيانات خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .

٣) ويمكن تعريف المتغيرات المستقلة كما يلى :-

-المتغير الاول(X_1) نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل فهو مؤشر يعكس عدم المساواة بين الجنسين الذى يمثل تكلفه على الانتاج لان انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل يهدر طاقات واستثمارات كان من الممكن ان تساهم فى تحقيق التنمية وبالتالى فهو يكبح النمو الاقتصادى بالإضافة الى ان خفض معدلات توظف المرأة والتضييق على عوائدهن من العمل بمايتنافى مع مبادئ المساواة وهى من اركان المواطنة وحقوق الانسان وهو ما يقوض اسس التنمية والنمو كما ان انخفاض هذا المؤشر يعكس ارتفاع معدل البطالة بين النساء مع اهمال البعد الديموجرافى (اى تضخم الفئة العمرية ١٥-٢٤ وهم الداخلين الجدد سوق العمل) لثبوت عدم تأثيره على معدل البطالة العام[30] ، وأيضا يعكس فترات التباطؤ وزيادة البطالة.

-اما المتغير الثانى(X_2) التحول الهيكلى ويعبر عنه بنسبة قطاع الخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى وهو يعد احد محددات جانب الطلب -كما ذكر سالفا - واحد اسباب ضعف مشاركة المرأة اقتصاديا.

-والمتغير الثالث(X_3) معدلات الخصوبة فهو مؤشر يعكس عدم المساواة بين الجنسين فارتفاع هذا المؤشر مع انخفاض المؤشر الاول يمثل تكلفة على التنمية والنمو الاقتصادى ، كما أن الخصوبة دالة متزايدة فى الساعات المنزلية التى تتناقص مع تراكم راس المال وبالتالى تزداد تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل

-المتغير الرابع (X_4) فجوة الاجور بين الجنسين ويعبر عنها بمعدل النمو السنوى لاجمالى انتاجية عوامل الانتاج .Total Factor Productivity (TFP) فهو ذو علاقة عكسية بعدد ساعات عمل المرأة ، وطردية بكفاءة راس المال فكما ذكر فى النموذج الرياضى ان زيادة عدد ساعات عمل المرأة تعكس انخفاض فجوة الاجور لزيادة الاجر النسبى للعمل الذهنى ، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل ويخفض معدلات الخصوبه وهذا يدل على رفع كفاءة راس المال وبالتالى تراكمه .

المتغير الخامس (X_5) معدل الاعاله Dependency Ratio(DR)

د) ميكانزم النموذج :

يقوم النموذج على اختبار العلاقة بين متغيراته باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة من ١٩٩٠الى ٢٠١٢ باستخدام Vector Auto Regression(VAR) باستخدام البرنامج الاحصائى E-views للتعرف على التفاعلات بين المتغيرات الداخلية في نموذج تقدير تكلفة عدم تمكين المراة المصرية اقتصاديا علما بان كل متغير في نموذج(VAR) يعبر عنه بتوليفة خطية للقيم السابقة للمتغير نفسه ، والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى ، فتتعامل جميع المتغيرات في النموذج على أنها متغيرات داخلية[31] Endogenous variable . واستخدمت الدراسة طريقة جوهانسن[32] لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات Tointegration بإتباع المنهجية التالية :-

١)استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Stationarity لمعالجة عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية لان عدم استقرارها يؤدى إلى انحدار ذو بيانات مضللة ، فسكون البيانات شرط ضروري للوصول إلى نتائج منطقية صحيحة تمكن من استخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) . ولقد تم اختبار سكون السلاسل الزمنية (لكل متغير تابع ومستقل في النموذج)باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي – فولر Dickey – Fuller ، واختبار جذر الوحدة الموسع لديكي –فولر(ADF)-Dickey Augmented Fuller فكانت النتائج كما هو موضح فى الجدول رقم (١)سكون $Y, {}_1X, {}_4X,$ بدون فترات تباطؤ، وسكون كل من $X._5, {}_3X, {}_2X$ بعد الفروق الاولى (مستوى معنوية ٥%) وبذلك تكون متغيرات الدراسة متكاملة من درجات مختلفة فان الانحدار بين Y_t , X_t يولد مزيج خطى من رتبة أعلاها (١ ١) .

٢)اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test وفيه يتم الحصول على قيم الجذر الكامن Eigenvalue وعددها يساوى (n) والتي يقابلها عدد مساوي من متجهات التكامل المشترك ويمكن التعرف على نتائج اختبار جوهانسن (جدول رقم (٢)) من خلال اختبارين أساسيين هما اختبار الأثر (الجرة) Trace Statistic،(قيمة الاثر201.9103 اكبر من القيمة الجدولية 95.753)

وهذا يعنى وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل عند مستوى معنوية ٥%. واختبار أقصى إحصاء لقيم الجذور المميزة Max-Eigen Value Statistic الذى اكد على النتيجة السابقة . وهكذا نجد إننا حصلنا على أكثر من متجه للتكامل المشترك Co integration vector وهو دليل على وجود علاقات في الأجل الطويل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، وتفسير المعاملات على إنها مرونة الأجل الطويل ووفقا لقاعدة جرانجرGranger فان وجود علاقة في الأجل الطويل تعنى وجود علاقة في الأجل القصير[٣٣] وبخلاف ذلك فان المتغيرات ستتحرك باتجاهات مختلفة ولا يوجد توازن فيما بينها.

٣) ويتم اختبار العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل التي أكدت وجودها الخطوة السابقة في نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model ECM كما يتضح من خلال هذا النموذج سرعة التصحيح للمتغيرات من خلال معاملات التصحيح . ويوضح الجدول رقم (٣) مرونة الآجل الطويل بالنسبة إلى Y مع X_1,X_2,X_5كبيرة جدا بعلاقة طردية وايضا مع X_3,X_4 بعلاقة عكسية . أما المرونات في الأجل القصير تتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغيرات التابعة لفترة زمنية واحدة ولقد أظهرت أن مستوى رفاهيه المجتمع (Y) تأثر ايجابيا مع X_1,X_2,X_5وعكسيا مع X_3,X_4 .

ويظهر من معاملات التصحيح ان ١٤% من عدم التوازن فى الاجل الطويل يتم تصحيحه خلال السنة اى ان٨٦% يتم تصحيحه فى الاجل الطويل بالنسبة X_1,X_2,X_3 وبالنسبة X_5,X_4 ما يتم تصحيحه خلال السنة نسبته ٥٢% ، و٤٨%فى الاجل الطويل .

رابعا: النتائج والتوصيات :

أ- النتائج :

- اظهر التحليل وجود اكثر من معادلة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج كافة سواء بين المتغيرات المستقلة والتابع وبين المتغيرات المستقلة بعضها البعض وهو خاصية يتميز بها استخدام هذا البرنامج الذى يعد من ادوات القياس الحديثة لاعتبار كافة المتغيرات -كما ذكر سالفا-متغيرات داخلة فى النموذج.

- وجود علاقات قصيرة وطويلة الاجل بين متغيرات النموذج كما اكدها اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

- اتضح من تشغيل النموذج ان هناك علاقة طرديه بين نسبة مشاركة المراة فى قوة العمل ومتوسط دخل الفرد الحقيقى (تحقق الفرض الاول) فانخفاض هذه النسبة الملحوظ والمستمر (دلاله على عدم مشاركة المراة اقتصاديا كما ونوعا اى من حيث التعلم والانتاجية والعوائد) نتيجة لتطبيق برامج الاصلاح الهيكلى وتقليص دور القطاع العام المستخدم الاكبر للمراة -كما ذكر سالفا- وبمرور الدولة بفترات تباطؤ اقتصادى خاصة فى النصف الاول من التسعينات ادى الى تضخم التكلفة المقدره على الاقتصاد القومى حيث التكلفة على الانتاج- او بمعنى اخر على رفاهية المجتمع والمعبر عنها بمتوسط دخل الفرد الحقيقى - دالة متزايدة فى عدم المساواه وهذا ما اكدته المرونه الكبيرة فى الاجلين القصير والطويل على حد سواء (جدول رقم ٣) وان كانت تحتاج الى سياسات طويلة الاجل لتصحيح ٨٦% من الاختلالات بها كما يظهر من معامل التصحيح.

-اظهر النموذج علاقة طرديه بين التحول الهيكلى ومتوسط دخل الفرد الحقيقى(عكس الفرضة الثانية) وهذا يرجع الى تنامى مساهمة القطاع الخدمى فى GDP -خلال فترة الدراسة وهى فترة بدايه الاصلاح الاقتصادى- وهو القطاع الاكثر استيعابا متزايدا للمراة فهو يستاثر بـ ٦٨% من مساهمة المراة فى سوق العمل كنتيجة منطقية للاجراءات المتخذه لتنفيذ برامج الاصلاح الهيكلى من خصخصة،

وتقليص دور القطاع العام و تراجع دور الدولة وبالتالى فهو ذو علاقة طردية بنسبة لمشاركة المراة (عدديا) ولكن وفى حقيقة الامر تنامى هذا القطاع يمثل خطر كامن فى تكريس الفجوة فى الاجور وانخفاض الانتاجية وعوائد العمل وبالتالى خفض مشاركة الاناث المتعلمات فى سوق العمل ، كما انه يكرس ويدعم تقسيم العمل القائم على التمييز بين الجنسين التقليدى السائد فى المجتمع المتمثل فى اتجاه الاناث للقطاع الخدمى حيث الاعمال الروتينية والمهارات المنخفضة والدوام الجزئى وبالتالى ضعف مشاركة المراة اقتصاديا.

فهو مؤشر يعكس بل يشرح جزء كبير من فجوة الاجر وعدم المساواة . اذن تظهر العلاقة طردية لان المؤشر بالارقام يعنى الكم ولكن ما يحتويه من كيف (اى زيادة نسبة غير المتعلمات الى المتعلمات) يؤدى بالضرورة الى علاقة عكسية والخلاصة ان زيادة نسبة تنامى هذا القطاع وتنامى نسبة المشاركات فيه بالعمل هو تكلفة على الاقتصاد وانخفاض رفاهية المجتمع لتدنى انتاجيته الحقيقية والعوائد من هذا النوع من مشاركة المراة . فهو مؤشر يدعم للتميز فى النشاط الاقتصادى والحرمان من توظيف القدرات .

-اما معدل الخصوبه اظهرته نتائج تشغيل النموذج بانه ذو علاقة عكسية بمتوسط دخل الفرد الحقيقى (تحقق الفرض الثانى الخاص بالخصوبه) بدرجة معنويه كبيرة جدا تصل الى ملانهاية وذلك لان ارتفاع معدل الخصوبه يعنى تزايد عدد ساعات بقاء المراة فى المنزل الذى ينخفض معه تراكم راس المال فينخفض معه العمل الذهنى لصالح العمل البدنى فتنخفض نسبة مشاركة المراة فى العمل والاجر الذهنى فتزداد الفجوة فى الاجور وتنخفض بالتالى تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل . ومما يؤدى الى تتفاقم المشكلة ان معدل الخصوبة دالة متزايدة فى الساعات المنزلية التى تتناقص مع تراكم راس المال وبالتالى تزداد تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل وهذا ما اكدته درجات المرونة الكبيرة طويلة وقصيرة الاجل .

-اما بالنسبة الى فجوة الاجور بين الجنسين والمعبر عنها بمعدل النمو السنوى لاجمالى انتاجية عوامل الانتاج(TFP) فأظهرت النتائج بان هناك علاقه عكسية بالمتغير التابع(تحقق الفرض الثانى الخاص TFP) وذلك لان انخفاض(TFP) يعنى زيادة الفجوة فى الاجور وبالتالى عدد ساعات عمل اقل للمرأة فى سوق العمل وبالتالى انخفاض كفاءة راس المال لان العلاقة طردية بين كفاءة راس المال وعدد ساعات عمل المرأة وبالتالى تراكمه وانخفاض الاجر النسبى للعمل الذهنى فانخفاض تكلفة الفرصة البديله للبقاء فى المنزل وتزايد معدل الخصوبه وبالتالى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقى.

- ويظهر المتغير الخامس معدل الاعالة عدم معنويه باشارة مخالفة للواقع (اشاره موجبه) ولعل ذلك يرجع الى ان معدل الاعالة يعبر عن الاعالة العمرية (نسبة السكان للفئات العمرية الاقل من ١٥ والاكبر من ٦٤ الى السكان فى سن العمل) واخذا فى الاعتبار ارتفاع نسبة صغار السن الى اجمالى السكان مع ارتفاع نسبة البطالة عامة وبالتالى فهو لايعكس الواقع الاقتصادى للاعالة مما جعلها باشارة مخالفة(باستخدام طريقة الانحدار على مرحلتين تاكدت النتيجة السابقة)

ب- التوصيات :

-المرأة عنصر انتاجى يمثل ثروة ليس لكونها تمثل نصف المجتمع بل أيضا كما تم توضيحه سالفا- لان زيادة عدد ساعات عملها يؤثر بشكل مباشر على رفع كفاءة راس المال وتراكمه ، وبشكل غير مباشر على زيادة تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل فتنخفض معدلات الخصوبة التى اثبتت الدراسات ان نصف انخفاض دخل الفرد الحقيقى يرجع لها. وبالتالى عدم تمكين المرأة اقتصاديا يعنى اهدار لاستثمارات وطاقات الاقتصاد القومى (بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة) اى تكلفة على الاقتصاد الكلى مؤثرة بالسلب على معدلات النمو ومستوى رفاهية المجتمع.ولذلك فان قضية التمييز بين الجنسين عامة وتمكين المرأة اقتصاديا خاصة قضية قوميه هامة .حيث يعتبر تمكين المرأة اقتصاديا بكفاءة وفاعلية فى التنمية والنمو وإعدادها لهذه المشاركة ضرورة ملحة لاغنى عنها ولا بديل لها.

- ويمكننا عرض عدة توصيات لتمكين المرأة اقتصاديا بناءا على نتائج الدراسة كما يلى :-

١) لابد من عمل اصلاحات مؤسسية بهدف خلق بيئة تنافسية بين القطاعين العام والخاص لان تقليص دور القطاع العام وتنفيذ برامج الخصخصة ادى الى زيادة معدلات البطالة بين النساء وخاصة المتعلمات منهن وهو امر يتعارض مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية ، ويكرس لعدم المساواة فى الاجور وما لذلك من تكلفة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الكلى.

٢)اصدار التشريعات التى من شانها مكافحة التميز بين الجنسين فى سوق العمل من تعيين -ترقى-منح مكاسب العمل- ضمان اجتماعى وأخيرا فى ظروف العمل . فضلا عن القوانين التى توفر الحماية القانونية للمرأة فى القطاع غير الرسمى.والقوانين التى تضمن سرعة الاستجابة لاحتياجات المرأة المعيلة (من سكن ودخل وتامين اجتماعى) خاصة ان تلك الشريحة تمثل ٢٢-٢٤% من اجمالى الاسر المصرية[٣٤]

٣)الاخذ بسياسات طويلة الاجل (كما اظهرتها نتائج النموذج) للنهوض بالمرأة (ابتدءا من محو اميتها والارتفاع بمستويات تعليمها ، وزيادة مشاركتها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية) بما يتفق و امكانياتنا مع الحفاظ على التقاليد ويتواءم مع مكانه المرأة فى اديانناً.

٤) ومن اهم السياسات المشار اليها عاليه السياسات المرتبطة بالمنظومة التعليمية بدءا من زيادة نسبة الانفاق العام على التعليم بالنسبة GDP (٨ر٣%عام ١٩٩٠ انخفض الى ٤ر٣ %عام ٢٠١٢)[٣٥] - خاصة نسبة المنفق على تعليم الاناث، فالقصور فى رفع مستوى تعليم المراة يكلف ثمنا انمائيا باهظا اقتصاديا متمثل فى الفرص الضائعة لرفع مستوى الانتاج والدخل وتحسين نوعية الحياه ، واجتماعيا حيث يسهم تعليم المراة بشكل كبير فعليا فى تحسين سلوك المراة الصحى وصحة

اسرتها ،وتقليص معدلات الخصوبه – تطوير النظام والمناهج التعليمية فى جميع مراحل الدراسية حتى تلبى المخرجات التعليمية احتياجات سوق العمل .

٥)الاهتمام ببرامج التدريب الفنى والمهنى والادارى التى تقدم للمرأة العاملة لان القضية ليست مجرد التحاق المراة بالعمل فقط بل الاهم ان يكون اداؤها فعالا وكفئا(الكيف وليس الكم)، وفى ظروف تساعدها على تقديم افضل العطاء .فالمرأة الكفء ثروة بشرية اقتصادية تدفع بمسيرة التنمية والنمو لو احسن استثمارها.ومن جانب اخر نجد ان الاهتمام بالكيف فى مشاركة المراة فى العمل ينهض بالإنتاجية وبالتالى تخفيض فجوة الاجر بين الجنسين وتنامى راس المال فتزداد تكلفة الفرصة البديلة للبقاء فى المنزل وتنخفض معدلات الخصوبه.

٦)تهيئة المراة المصرية العاملة للتحديات الناشئة من التطورات والابتكارات الهائلة نتيجة العولمة والتحول الى اقتصاديات السوق الحر وما نتج عنه تغيرات سريعة فى نظم الانتاج واستراتيجيات التسويق .

٧)الحماية الجمركية للصناعات كثيفة العمالة وخاصة النسائية لان ازالة الحمايه من شانه انهاء كثير من عقود العمل لمنافسة الواردات الرخيصة(مثال صناعة النسيج)٠

٨)النهوض بالتنمية الريفيه والعشوائيات (الفئات المستضعفة)لما فى ذلك من تاثير على تمكين المراة اقتصاديا .

٩)تبنى الدولة عددا من التوجهات والسياسات التى تستهدف زيادة تفعيل مشاركة المراة فى مجال المشروعات الصغيرة وذلك لوجود العديد من المجالات التى يمكن ان تسهم فيه المراة فى هذا المجال بدايه من المشروعات متناهية الصغر للمراة الريفية والفقيرة مرورا بمشروعات الصناعات المغذية ومشروعات الخدمات الى تكنولوجيا المعلومات بما يحقق رفع مساهمتها فى قوة العمل ومواجهة مشكلة البطالة .ويتم هذا التفعيل من خلال آليات الصندوق الاجتماعى للتنمية وإدماج النوع

الاجتماعى فى برامج الصندوق لزيادة فرص المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة ، وتنشيط دور وزارة التضامن الاجتماعى .

١٠)تبنى وترجمة مقولة منظمة العمل الدولية " كل امرأة هى امرأة عامله " مما يستلزم معه وجود مداخل قياسية غير تقليدية تتجاوز منظومة الحسابات القومية مثل ابحاث الميزانية ، ابحاث تخصيص الوقت لتحقيق التقدير الفعلى لتلك المساهمات الهائلة التى لا حدود لها – بطريقة مباشرة او غير مباشرة – فى تحقيق مكونات الرفاه الانسانية.

هوامش الدراسة :

١) أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – المعهد العالى للدراسات التكنولوجية المتخصصة– أكاديمية المستقبل – جمهورية مصر العربية .

2) Hausmann, R., L. D. Tyson, and S. Zahidi (2006): The Global Gender Gap Report 2006. World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

3) Dollar, D., and R. Gatti (1999): "Gender Inequality, Income, and Growth: Are Good Times Good for Women?," Policy Research Report on Gender and Develop-ment, Working Paper Series, No. 1.

- Guiso, L., P. Sapienza, and L. Zingales (2003): "People's opium? Religion and economic attitudes," Journal of Monetary Economics, 50(1), 225–282.

4) Fernandez,´ R. (2007): "Women, Work, and Culture," Forthcoming: Journal of the European Economic Association.

5) Dollar, D., and R. Gatti (1999). op.cit.

6) Psacharopoulos, G., and Z. Tzannatos (1989): "Female Labor Force Partici-pation: An International Perspective," The World Bank Research Observer, 4(2), 187–201.

) فهمى هويدى (الاصل فى الاسلام تقريرالتنمية الانسانية العربية عام ٢٠٠٥ ص ١٣٦ .

7المساواه)

8) Young, A. (1995): "The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Reality of the East Asian Growth Expirience," Quarterly Journal of Economics, 110, 641–680.

9) Dollar, D., and R. Gatti (1999). op.cit.

10) Klasen, S. (1999): "Does Gender Inequality Reduce Growth and Development? Evidence from Cross-Country Regressions," Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series 7.

11) Blackden, M., and C. Bhanu (1999): "Gender, Growth, and Poverty Reduction,"World Bank Techncal Paper 428.

12)Gumbel,¨ D. (2004): "The Influence of Gender Inequality on Economic Growth,"Mimeo.

13) Hausmann, R., L. D. Tyson, and S. Zahidi (2006). op.cit.

14) Daly, K. (2007): "Gender Inequality, Growth and Global Ageing," Society of Busi-ness Economist Journal, 38(1).

15) Lagerlof,¨ N.-P. (2003): "Gender Equality and Long Run Growth," Journal of Economic Growth, 8(4), 403–426.

CointEq1	0.479643 0.005603 0.513632 0.008708 (0.26221) (0.00464) (0.19047) (0.17733) [1.82926][1.20809][2.69661][0.04911]
D(Y(-1))	-0.732501 0.002401 0.135225 0.022809 (0.45664) (0.00808) (0.33172) (0.30882) [-1.60411][0.29721][0.40765][0.07386]
D(Y(-2))	0.055264 0.004714 0.108464 0.398616 (0.64520) (0.01141) (0.46869) (0.43635) [0.08565][0.41309][0.23142][0.91353]
D(X3(-1))	-19.05586 -0.400576 -15.24247 -11.45479 (17.8248) (0.31529) (12.9484) (12.0548) [-1.06907][-1.27050][-1.17717][-0.95022]
D(X3(-2))	-16.95358 0.002657 -3.148544 13.88631 (20.4932) (0.36249) (14.8868) (13.8595) [-0.82728][0.00733][-0.21150][1.00194]
D(X4(-1))	0.523174 0.008024 -0.244314 -0.154566 (0.52974) (0.00937) (0.38482) (0.35826) [0.98760][0.85635][-0.63488][-0.43143]
D(X4(-2))	-0.066723 -0.005275 -0.375823 -0.879275 (0.69185) (0.01224) (0.50258) (0.46790) [-0.09644][-0.43102][-0.74778][-1.87920]
D(X5(-1))	0.070155 -0.001515 0.092038 -0.357820 (0.41642) (0.00737) (0.30250) (0.28163) [0.16847][-0.20563][0.30426][-1.27055]
D(X5(-2))	0.115695 0.000215 0.425261 -0.095688 (0.37117) (0.00657) (0.26963) (0.25102) [0.31170][0.03279][1.57721][-0.38120]
C	-0.027990 -0.000729 -0.016686 -0.009369 (0.02297) (0.00041) (0.01669) (0.01554) [-1.21834][-1.79276][-0.99980][-0.60302]